

هيئة سوق رأس المال تصدر تعديلات على نصوص قانونية مرتبطة بالإفصاح

أصدر مجلس ادارة هيئة سوق رأس المال تعديلات خاصة بتمديد فترة الإفصاح عن التقارير المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين والتي يتم مراجعتها من قبل المدقق الخارجي وذلك لكل من فترة الربع الأول والثالث من 30 يوم الى 45 يوم.

وجاء القرار لمنح الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين ومدقي حساباتها وقتا كافيا لمراجعة البيانات المالية للربعين الأول والثالث واستصدارها ضمن الفترة القانونية المحددة، لا سيما وجود شركات مساهمة عامة مدرجة في بورصة فلسطين ذات نشاط استثماري قابض متعدد الجنسيات تنتشر أنشطتها التجارية في العديد من الدول والأسواق الاقليمية والاجنبية، وأن مراجعة وتجهيز البيانات المالية من المدقق الخارجي لهذه المجموعات يتطلب فترة زمنية مناسبة.

فيما أعلنت الهيئة ضوابط جديدة تتعلق بإفصاح الشركات الاعضاء في بورصة فلسطين وذلك عبر إلزام الشركات الاعضاء بإعداد تقرير نصف سنوي مراجع من قبل المدقق الخارجي للشركة بدلا من اعتماده لدى المدقق الداخلي لدى الشركة.

وتهدف الضوابط الجديدة الى رفع كفاءة الافصاح والشفافية تلبية لأفضل الممارسات في مجال الافصاح في تعامل الشركات الاعضاء مع مساهميها وعملائها، وتحقيق أكبر قدر من الشفافية خاصة في ظل العمل الجاري على شرعنه تراخيص جديدة متعلقة بنشاط التعامل في البورصات الأجنبية الامر الذي يتطلب وجود رقابة مشدده ضمن ضوابط احترازية لضمان المحافظة على استقرار هذا النوع من الأنشطة والمتعاملين معه.